

المتحدث العسكري: استيراد أول شحنة ألبان أطفال 15 سبتمبر

القاهرة - أ.ش.: أعلن المتحدث العسكري العميد محمد سمير أنه سيتم استيراد أول دفعة من ألبن الأطفال اعتباراً من 15 سبتمبر ليتم تسلمها من الموانئ وتوزيعها على الصيديات بسعر 30 جنيتها للعبوة، وجاء في البيان أن القوات المسلحة لاحظت قيام الشركات المختصة باستيراد عبوات لبن الأطفال باحتكار العبوات للمغلافة في سعرها، ما تسبب في زيادة المعاناة على المواطن البسيط، ولذا تقوم القوات المسلحة انطلاقاً من دورها في خدمة المجتمع المدني، بالتنسيق مع وزارة الصحة، بالتعاقد على نفس عبوات الألبان، ليصل سعر العبوة للمواطن المصري إلى 30 جنيتها بدلاً من 60 جنيتها.

صفحة تهتم بالتأثير وتبهر في ملفاتها بالتحليل وتناقض قضايا المغتربين وتبحث عن حلول لها
egyptnews@alanba.com.kw

أنباء مصرية

يشارك اليوم في قمة الـ 20 بالصين ويلتقي مجموعة من الزعماء والقادة لتعزيز التعاون المصري المشترك السياسي لتعزيز جهود تيسير اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي

فيها من فرص استثمارية وأعادة ومتنوعة، كما أشاروا إلى متابعاتهم لما تتخذه مصر من إجراءات لتحفيز الاستثمار، فضلاً عما تنفذه من المشروعات القومية، لاسيما مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس، مؤكداً حرصهم على العمل في مصر والمساهمة فيها بما يحقق المصلحة المشتركة. أما الرئيس السيسي فقد أعرب عن تقديره لحرص الشركات الهندية على العمل والاستثمار في مصر، مؤكداً التزام الحكومة المصرية بتذليل كل العقبات أمام المستثمرين، كما أشار إلى ما يتوافر في مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس الجديدة من مميزات كبيرة توفر للشركات موقعا متميزاً لتنفيذ استثماراتها في مصر، بحيث تنطلق منها إلى أسواق الدول العربية والأفريقية والأوروبية التي ترتبط معها مصر باتفاقيات لتجارة الحرة، كما استعرض خلال هذه اللقاءات الجهود التي تقوم بها الحكومة لتوفير مناخ جاذب للاستثمار، والميزات والمقومات الاستثمارية التي تتمتع بها مصر، كما قام بالرد على استفسارات ممثلي الشركات الهندية عن تطلعاتهم للاستثمار في مصر في عدد من المجالات، مشيرين إلى ما تمثله مصر من سوق كبيرة، وما يتوافر



السياسي ملتقى ممثلي مجموعة من الشركات الهندية الراغبة في الاستثمار بمصر

الاقتصادية الهندية، وشركة «ماهندرا» المتخصصة في مجالات تصنيع المعدات والآلات الزراعية، والسيارات، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات البنكية والعقارية، بالإضافة إلى مجموعة شركات «هندوجا» التي تعمل في مجالات تصنيع الحافلات وسيارات النقل والمحركات بحضور وزراء الخارجية والتجارة والصناعة والمالية، بالإضافة إلى سفير مصر في نيودلهي السفير حاتم تاج الدين.

وقد أعرب ممثلو الشركات الهندية عن تطلعاتهم للاستثمار في مصر في عدد من المجالات، مشيرين إلى ما تمثله مصر من سوق كبيرة، وما يتوافر

السلام والاستقرار في العالم، من جانبه، أكد الرئيس الهندي علي عتيق أواخر الصداقة والروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين، وتطلع بلاده إلى تعزيز وتطوير التعاون الثنائي مع مصر في جميع المجالات، مشيداً بنتائج زيارته للرئيس للمهند وما تمثله من علامة فارقة تؤشر إلى مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات المصرية-الهندية.

لقاءات اقتصادية

كما عقد الرئيس عبد الفتاح السيسي بمقر إقامته في نيودلهي ثلاثة لقاءات منفصلة مع ممثلي كل من مجموعة شركات «تاتا» التي تعد من أكبر المجموعات

التي نستمر في مواجهتها معاً، وهو ما يجعلنا نؤمن بأن الشركة والتعاون بين مصر والهند أمر في غاية الأهمية. وأضاف أن تاريخ العلاقات المصرية-الهندية والحرص المتبادل الذي تلمسه فيما بيننا على تحقيق مزيد من التقارب والتعاون يوفران زمناً ملائماً لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والعلمي، بالإضافة إلى تعزيز التبادل الثقافي والتواصل بين الشعبين، فمصر والهند تشتركان في نفس الطموحات بتحقيق الأمن والرخاء لشعبيهما وتحقيق



الرئيس الهندي برناب مودجي مستقبلاً الرئيس عبد الفتاح السيسي

الجمعة، حيث تناولت جلسة المفاوضات سبل تعزيز مختلف جوانب العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين، فضلاً عن تطوير التنسيق والتعاون بين الجانبين حول القضايا الإقليمية والدولية، لاسيما في ضوء التحديات والتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية. وخلال حفل العشاء قال السيسي إن مصر والهند دولتان تجمعهما علاقات تاريخية وثيقة تفرسها السمات المشتركة للبلدين من حيث ثقهما على الصعيدين الإقليمي والدولي، وما لهما من تاريخ طويل وإسهامات بارزة في مسيرة الحضارة البشرية، إلى جانب تشابه طبيعة التحديات المشتركة

إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بما في ذلك تيسير نقل التكنولوجيا للدول النامية، ودفع حركة الاستثمار الأجنبي فيها، فضلاً عن ضرورة التزام الدول المتقدمة بتعهداتها في إطار اتفاقية باريس لتغير المناخ، وتمكين الدول النامية من زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وما يتضمنه هذا المجال من تكنولوجيا حديثة وصديقة للبيئة.

تطوير العلاقات الهندية هذا، وكان الرئيس الهندي برناب مودجي قد استقبل بالقصر الجمهوري الرئيس عبد الفتاح السيسي في ختام جولته بالهند مساء

الرئيس بحث مع نظيره الهندي في نيودلهي تطوير التعاون حول القضايا الإقليمية والدولية

تطوير العلاقات الهندية هذا، وكان الرئيس الهندي برناب مودجي قد استقبل بالقصر الجمهوري الرئيس عبد الفتاح السيسي في ختام جولته بالهند مساء

الحكومة والبرلمان يستبعدان خيار إلغاء قانون تنظيم حق التظاهر السلمي

القاهرة - مجدي عبدالرحمن

اجمعت مصادر حكومية وبرلمانية على استبعاد خيار إلغاء قانون تنظيم حق التظاهر السلمي الذي صدر في عهد الرئيس السابق المستشار علي منصور بعد شهر من نجاح ثورة 30 يونيو التي أطاحت بحكم جماعة الإخوان في الوقت الذي قالت فيه المصادر لـ «الأنباء»: إن اللجنة التشريعية الوزارية ولجنة الإصلاح التشريعي تعكف حالياً على إعداد بديل للمادتين التي أوصت هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورتيتها وهما المادتان 7 و 19 من القانون المعمول به حالياً بينما خرجت المادتان 9 و 8 من القانون اللتان تمنحان وزارة الداخلية سلطات مهمة في تنظيم التظاهرات من منق الرجاجة بعد مناقشات كادت تطيح بهما.

ثبوت جريمة الكسب غير المشروع على 732 شخصية

القاهرة - مجدي عبدالرحمن

كشفت إحصائيات جهاز الكسب غير المشروع تلقيه 700 ألف شكوى منذ ثورة يناير 2011 وحتى الآن تمت إحالة منها 2132 للشكوى وحفظ 1400 شكوى وثبوت الجريمة على 732 شخصية غالبيتهم من رموز نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك وعدد من الموظفين العموميين بالدولة في عهد جماعة الإخوان. وقد تكشف -وبعد مراجعة عدد كبير من الشكاوى التي تلقاها الجهاز- كيدية 150 ألف شكوى وتم عدم ثبوت صحة الاتهامات المنسوبة إلى أصحابها وأكد الجهاز أن قرار حفظها لا يمنع إعادة الفحص إذا وجد ما يبرر ذلك وبناء على طلب من إدارة الكسب غير المشروع أو بلاغ يقدم لهيئات الفحص والتحقيق. من ناحية أخرى، فجرت مراجعات جهاز الكسب غير المشروع لنحو 5 ملايين إقرار للذمة المالية تضم القائمة من بينهم كبار رجال الدولة أن هناك أكثر من 100 ألف إقرار غير مطابق للإقرارات التي سبق أن قدمها شاغلو الوظيفة العامة وتمت إعادتها لأصحابها لاستيضاح الأسباب الذين قاموا بالفعل بتقديم البيانات والإيضاحات المتعلقة بإقراراتهم المالية واستوفوا المطلوب منهم دون وجود أي مخالفات عليهم. وعلمت «الأنباء» أنه في مقدمة عمليات الفحص لأقرارات الذمة المالية الإقرارات المتعلقة برئيس مجلس الوزراء ونوابه ومن هم في درجتهم والوزراء ونوابهم والمحافظون ورئيس مجلس النواب وأعضاء البرلمان وجميع العاملين بالدولة ممن يشغلون الدرجة الأولى وحتى العاشرة.

إنجاز إجراءات تخصيص 33,8 فداناً في 7 محافظات خلال سبتمبر وأكتوبر

القاهرة - ناهد إمام

تعززت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إنهاء إجراءات تخصيص 198 قطعة أرض بإجمالي مساحة 33,8 فداناً في محافظات الدقهلية والجيزة وبورسعيد والفيوم وكفر الشيخ والبحيرة والوادى الجديد خلال شهري سبتمبر وأكتوبر القادمين. وتعليقاً على عمل لجان البت التابعة للهيئة قالت وزيرة الاستثمار داليا خورشيد: «الوزارة تعمل بقوة نحو تفعيل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فيما يخص سرعة تخصيص الأراضي بالتعاون مع أصحاب الولاية عليها بغرض استثمار في مختلف الأنشطة». وأكدت حرصها على سرعة البت في طلبات المستثمرين في جميع المحافظات، من خلال سفر لجنة البت لإنهاء إجراءات طلبات تخصيص بكل إفساح وشفافية.

القواعد قديمة ومنشورة ولم يتم استحداثها فجأة كما يزعم البعض قنصل مصر بالكويت: قواعد جديد وثيقة سفر الفلسطينيين لم تتغير

على أن ما يتردد حالياً من شائعات بشأن توقف القنصلية عن تجديد الوثائق الفلسطينية هو أمر يجافي الحقيقة تماماً، مؤكداً في هذا السياق أن القنصلية لم تقم بسحب الوثائق المصرية من أي مواطن فلسطيني على أرض الكويت الشقيقة على عكس ما يزعمه البعض في هذا الخصوص.

وأشارت عبدالرحمن إلى أن القواعد المنظمة لإصدار الوثائق المصرية لأشقائنا الفلسطينيين معلنة على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المصرية بكل وضوح منذ فترة طويلة، ومعتمة على كل البعثات المصرية في الخارج، والتي تقوم بدورها بإعلانها بكل الوسائل الممكنة، وتلك القواعد معلومة للجميع جيداً ولم يتم استحداثها فجأة كما يزعم البعض. وذكرت أن القاعدة الأهم في هذا الخصوص تتعلق

إجمالي عدد الوثائق التي تم إصدارها أو تجديدها منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس 2016 إلى ما يزيد على 700 وثيقة قام أصحابها باستيفاء المستندات اللازمة لإصدارها. وأوضحت عبدالرحمن أن القنصلية نجحت بفضل التنسيق المستمر مع السلطات المعنية بجمهورية



السفيرة هويدا عبدالرحمن

مصر العربية في اختصار المدة الزمنية اللازمة لتجديد أو إصدار الوثائق الفلسطينية الجديدة من نحو 4 أشهر إلى أقل من شهر واحد فقط، وذلك بتيسيراً على أشقائنا الفلسطينيين وتجنباً لمخالفاتهم القوانين المنظمة للإقامة في الكويت الشقيقة. وشددت القنصل المصري

أكدت رئيسة البعثة القنصلية المصرية لدى الكويت السفيرة هويدا عصام عبدالرحمن أن قواعد تجديد وثيقة سفر الأخوة الفلسطينيين لم تتغير وأن القنصلية المصرية بالكويت أصدرت ما يزيد على 700 وثيقة لهم منذ بداية العام حتى نهاية شهر أغسطس. وأكدت عبدالرحمن في تصريحات صحافية أمس أن القنصلية المصرية في الكويت تقوم بإصدار وتجديد وثائق السفر الفلسطينية للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في الكويت بصورة منتظمة، وأضافت أن الكشوف المنشورة على موقع القنصلية الرسمي بشأن الوثائق الفلسطينية الواردة من القاهرة، تؤكد أن حركة الإصدار والتجديد تتم بصورتها العادية والروتينية، حيث وصل

أصدرنا 700 وثيقة منذ بداية 2016.. وتقليص مدة الإصدار من 4 أشهر إلى شهر واحد

القنصلية لم تسحب الوثائق المصرية من أي مواطن فلسطيني على أرض الكويت عكس ما يزعمه البعض

هل سيتحقق حلم المصريين بـ «سيارة من غير جمارك» بعد العيد؟

أحمد صبري

بإعطاء الحق للمغترب بعد انقضاء سنوات الغربة بأن تكون لديه سيارة بدون جمارك أو ضرائب لتكون مصدر رزق له ولا يحق للمغترب بيعها أو التنازل عنها. وأضافت أن وزارة الهجرة تبحث كل طلبات المصريين بالخارج ودراسة كيفية تطبيق ذلك دون الإخلال بالمعنى لبحث إمكانية تنفيذ هذه الطلبات والأكبات المقترحة من شروط وضوابط تصب في مصلحة الوطن وتحقق الاستفادة للمواطنين المغتربين لدى عودتهم للوطن.

وما يؤكد أن الحكومة جادة في هذا المقترح أو هذه البادرة التي أعلنت عنها السفارة نبيلة مكرم، إعلان وزارة الهجرة أنها ستعقد مجدا اجتماعاً عقب عطلة عيد الأضحى المبارك يضم ممثلي وزارتي المالية والداخلية والبنك المركزي ومصصلحة الجمارك لبحث إمكانية تطبيق الإغفاء الجمركي لسيارات المصريين بالخارج عند عودتهم إلى الوطن الأم.

وقالت نبيلة مكرم وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج في تصريح صحفي أمس، إن تطبيق الإغفاء الجمركي لسيارات المصريين عند نزولهم للوطن سيتطلب تعديلاً تشريعياً، لافتة إلى أنه سيتم عرض ما يتم التوصل إليه على مجلس الوزراء تمهيداً للعرض على البرلمان، وموضحة أن تطبيق الإغفاء الجمركي سيكون وفق ضوابط تخدم المواطن والدولة.

واقترح عدد من أبناء المصريين بالخارج أن تعفى سيارة المغترب مقابل إيداع نقدي وفق السعة الليترية للسيارة لمدة 3 سنوات، ما سيمكن الدولة من جمع مليارات الدولارات، على أن يحق للمغترب سحب الوديعة حسب السعة الليترية أيضاً من عامين إلى 3 سنوات.

ورغم كل هذه الجوانب الإيجابية لا بد من الأخذ في الاعتبار ما أعلنته مصلحة الجمارك المصرية، حيث نفت خبر إلغاء سيارات المصريين العاملين بالخارج من الجمارك والضرائب، موضحة أن قانون الجمارك والاتفاقيات الدولية التي تشارك فيها مصر يمنعان اتخاذ مثل هذا القرار، وأن ما حدث مع السيارات الأوروبية الصنع هو ضمن اتفاقية مصرية - أوروبية تقضي بإلغاء جمارك السيارات الأوروبية تدريجياً حتى عام 2020 لتصبح بدون جمارك أو رسوم.



قبل أيام وفي بادرة رائعة للمصريين المغتربين بالخارج، صرحت نبيلة مكرم وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج بأنه يجري الآن العمل على إعفاء المصريين المقيمين خارج مصر من جمارك سياراتهم الشخصية حال نزولهم نهائياً للوطن. ويكافئ نحو 9 ملايين مصري يعملون في الخارج منذ سنوات من أجل السماح لهم بإدخال سياراتهم التي اشتروها من البلدان التي يعملون فيها، إلا أنه كان يتم فرض ضرائب باهظة على هذه السيارات تصل في بعض الأحيان لأكثر من 400 من قيمة السيارة الفعلية، وهو ما كان يدفعهم إلى بيع سياراتهم في الخارج بأسعار زهيدة ما يفقدهم جانباً كبيراً من ممتلكاتهم دون أن يستفيدوا به أو تستفيد به الدولة. وجاءت مبادرة الوزارة لتنقذ هذه المدخرات من الضياع وتضمن أيضاً دخلاً جديداً للدولة بشكل منتظم ومقتن، خصوصاً أن الوزارة تدرس حالياً وضع حوافز اقتصادية للمصريين في الخارج وشروط معينة مقابل تنفيذ هذه المبادرة لصالح العاملين في الخارج من جانب الدولة من جانب آخر. وفور إعلان وزيرة الهجرة السفيرة نبيلة مكرم عن المبادرة تلقت الوزارة ردود فعل وصدى كبيراً لدى المصريين في الخارج الذين أشادوا بالمبادرة وبخطوة الوزارة لبحث مطلب طال انتظاره. وفور إعلان الوزارة عن دراسة هذا المقترح بحثت مباشرة مع ممثلي وزارات المالية والداخلية والبنك المركزي ومصصلحة الجمارك عدداً من الأكبات لاختيار واحدة منها تتيح للمواطنين المغتربين الاستفادة من إعفاء سيارة شخصية باستخدام الخاص من الجمارك.

وتناولت المناقشات مقترحات ربط الإعفاء بحوافز اقتصادية، خاصة تمييز الملتزمين بتحويل الدخل عبر البنوك الرسمية، بعد تقديم حصر بالمواطنين الذين يقومون بتحويل مدخراتهم عبر البنوك، واتفق الحضور على قيام كل الوزارات المعنية ببحث إمكانية تنفيذ ذلك الإعفاء كنوع من رد الجميل للمواطن الملتزم تجاه وطنه.

من جانبها، صرحت السفيرة نبيلة مكرم بأنها تتلقى عدداً هائلاً من طلبات المواطنين بالخارج يطالبون بالحق في امتلاك سيارة دون جمارك أو ضرائب عند دخولهم الأراضي المصرية، مطالبين الدولة المصرية